الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية.

Identity security: a study on the dialectical relationship between the concepts of security and identity.

ط.د/ فتحي أوهيب[1]، أ.د/ بن عمر عواج[2]

[1]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، fethi.ouhib@univ-tlemcen.dz

[2]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، benamar.aouedj@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2022-04-25 **تاريخ القبول**: 2022-05-30 **تاريخ النشر**: 2022-06-15

ملخص:

يحاول الباحث في هذا المقال تقديم طريقتين رئيسيتين لمعالجة مسألة العلاقة الجدلية بين مفهومي الأمن والهوية، الأول يحاول تتبع تطور المفهومين في حقل العلاقات الدولية من خلال مختلف المقاربات النظرية لهذا الحقل، والثانية تحاول ربط تصورات التهديد ومفاهيم الأمن بتعريف الهوية.

من هنا، يذهب المقال إلى معالجة نمطين من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية وكيفية معالجتها للموضوع، الأولى هي "المقاربات الأصيلة" والتي تتبنى مفهوما ستاتيكيا للهوية، والثانية "المقاربات البديلة" والتي ترى أن العلاقة بين الأمن والهوية علاقة مرنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الهوياتي؛ الأمن؛ الهوية؛ الهوية الوطنية؛ العلاقات الدولية.

Abstract: :

In this article the researcher begin by presenting the two main ways of handling the dialectical question of the relationship between security and identity. The first one shows the developement of the two concepts using the main theoretical approaches of international relations.The second try to links threat perceptions and conceptions of security with the definition of identity.

The article then examines tow types of theoretical approaches toward this question : the authentic one, which proposes an essentialist, rather static concept of identity ; and the alternative approaches, which see the relationship as very malleable.

Keywords: Identity Security; Security; Identity; National Identity; International Relations.

المؤلف المرسل: فتحي أوهيب، **الإيميل**: fethi.ouhib@univ-tlemcen.dz

الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية.

1. مقدمة:

تحتل المفاهيم مكانة محورية في عملية تكوين العلوم عامة، وتزداد هذه المحورية أهمية في حقل العلوم السياسية خاصة حيث أن المفاهيم المستعملة في السياسة علما وممارسة تساهم بشكل مباشر في تشكيل العالم حاضرا ومستقبلا، ومن ثمة أخذت المفاهيم في علم السياسة حيزا كبيرا من اهتمام المختصين بهدف تدقيقها وتمحيصها لجعلها أكثر جاهزية للاستعمال النظري والإمبريقي بما يسهل القدرة على الفهم والتفسير والتنبؤ، إذن فالاهتمام الزائد بالمفهوم في العلوم السياسية ليس من سبيل اللغط الفلسفي أو الترف الفكري كما قد يتصوره البعض بل هو ضرورة منهجية تفرض نفسها على الباحث كلما أراد معالجة ظاهرة سياسية معينة.

ضرورة منهجية فرضت نفسها في هذه الدراسة التي تسعى لفهم التحول الحاصل في طبيعة وحدات التحليل المستعملة لتحليل العلاقات الدولية غداة انتهاء الحرب الباردة، إذ غدا مفهوم غياب الأمن الهوياتي عنوانا لغالبية الصراعات التي تشهدها الساحة الدولية على اعتبار أنها اندلعت من خلفيات هوياتية محضة، فكان من الأهمية بمكان معالجة هذا المفهوم كخطوة بحثية أولية. وحقيقة الأمر أن مفهوم الأمن الهوياتي يتضمن مستويات متعددة من التعقيد، إذ أنه مفهوم مركب من مفهومين يحمل كلاهما درجة عالية من الغموض، فمفهوما الأمن والهوية ينتميان إلى جل ميادين الحياة الاجتماعية و هو ما يدفعهما للوقوع في دائرة اهتمام معظم الميادين البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. كما يحمل كل من المفهومين شحنة إيديولوجية تجعلهما قابلين للتعريف والتفسير و التوظيف بحسب إيديولوجية مستعملهما. هذا التعقيد يجبر الباحث المتحري للموضوعية على توخي الحذر في التعامل مع هذا المفهوم وقد لا يتسنى له ذلك إلا من خلال إجراء عملية تفكيكية-تركيبية للمفهوم بنحو يمكنه من ضبط تعريف إجرائي للمفهوم على نحو يمكنه من استعماله في عملية التحليل المرجوة استعمالا علميا دقيقا.

تتجلى **أهمية الدراسة** في كونها تحاول تحديد أحد جوانب العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية بما يتوافق والمقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية، كما يمكن لهذه الدراسة أن تكون إسهاما في مجال إيجاد تعريف توافقي لمفهوم يعتريه الكثير من الغموض نظرا لحداثته من جهة وتركيبيته من جهة أخرى، ألا وهو مفهوم الأمن الهوياتي.

انطلاقا مما سبق، ستحاول هذه الدراسة أن تجيب **عن الإشكالية** التالية:عن أي علاقة بين مفهومي الأمن والهوية يعبر مفهوم الأمن الهوياتي؟

2. تطور مفهومي الأمن والهوية في حقل العلاقات الدولية:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تقصي التطورات الحاصلة في استعمال مفهومي الأمن والهوية في مجال العلاقات الدولية وذلك من خلال التطرق لكل مفهوم على حدى:

1.2. في مفهوم الأمن:

التصق مفهوم الأمن تقليديا في حقل العلاقات الدولية بفكرة استمرارية وبقاء الدولة حيث كان الموضوع الوحيد للأمن هو حماية الدولة من التهديدات الخارجية، وعلى الرغم من أن هذه الفكرة تبدو واضحة إلا أن مصطلح الأمن ضل مصطلحا خلافيا بالأساس ، وهو ما أشار إليه روني ليبشتز Lipschutz Ronnie في قوله: " لا يوجد صراع حول الأمن بين الأمم فقط بل هناك أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم" (قسوم، 2010، صفحة 7).

لذا بات من الضروري رفع هذا اللبس عن المفهوم من خلال تتبع تطوره الإجرائي في حقل العلاقات الدولية والذي يمكن إدراكه من خلال ثلاث مدارس كبرى هي:

– المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

هيمنت النظرة الواقعية للنظام الدولي على التحليل في العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا سنة 1649 والتي أسست لظهور الدولة- الأمة (الدولة القومية)، وكانت هته النظرة تعتبر الأمن مسألة متعلقة بوجود الدولة في ذاتها، أما كفلسفة فيرجعها الباحثون إلى الفلسفة السياسية الهندية القديمة عند المفكر "كوتيليا"kautilya (296-321 ق-م) الذي يعتبر بأن دول التماس الجغرافي هي دول عدوة محتملة، ويصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول: "إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد" (عبد الحي، 1994، صفحة 24).

ويعتبر "مكيافيلي" الأب الروحي للمدرسة الواقعية حيث أكد على ضرورة تبني الحاكم لمعايير أخلاقية مخالفة لتلك المتبناة من طرف الأفراد العاديين، وذلك من أجل ضمان أمن الدولة و استمراريتها، وهذا ما ذهب إليه الكثير من فلاسفة التنوير من أمثال "توماس هوبز" و"هيغل" الذين اعتبروا أن القوة هي

العامل الأكثر حسما في السلوك الإنساني عموما، وعليه فإن الوظيفة الأساسية للدولة تتلخص في امتلاك القوة بغرض الحفاظ على ذاتها.

إن سيطرة هذا النظرة جعلت من الأمن في تحاليل العلاقات الدولية آنذاك موضوعا امبريقيا بحتا ولم يرقى لأن يصبح مفهوما بالرغم من وجود بعض الأعمال حول المفهوم كأعمال "وولفر" و"لازويل" (Ceyhan, 1998, p. 21). وقد ظل هذا المنظور من الناحية الأكاديمية مسيطرا إلى غاية مرحلة ما بين الحربين العالميتين حيث تعرض لهزة النظرة المثالية التي كانت تعتقد أن معايير السلوك الدولي –بعد ظهور عصبة الأمم– ستستند إلى القانون والتنظيم الدوليين، غير أن واقع النظام الدولي أفضى إلى فشل العصبة وأعطى التحليل الواقعي نفسا جديدا امتد إلى غاية فترة الحرب الباردة فأصبح مؤدى مفهوم الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى أو بمعنى آخر أضحى مفهوم الأمن مرادفا لمفهوم القوة العسكرية للدولة، وبالتالي فتحاليل العلاقات الدولية للأمن اختزلت في عرض خرائط القوة والتهديدات العسكرية (Booth, 1997, pp. 83-119).

رسمت المدرسة الواقعية تصورها للأمن على أساس أنه ضمان بقاء الدولة ضمن نظام دولي يتسم بالفوضى والسباق نحو التسلح، وعليه يمكن استخلاص ثلاث مبادئ أساسية في علاقة مباشرة مع هذا التصور للأمن يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- مصالح الأمم متضاربة لدرجة قد تقود بعض الدول إلى الحرب، لذلك فالتحليل الصراعي للعلاقات بين الدول هو الأنسب بحكم بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، فوفق "والتر ليبمان:" تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب" (قسوم، 2010، صفحة 67).
- الأمن اختصاص أصيل وحصري للدولة وحدها، حيث يفسر على أنه أمن الدولة ضد التهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمانه إلا بتعزيز القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية فالدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية (حمزاوي، 2011، صفحة 20).

- قوة الدولة مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية ويمكن حصر مقومات القوة الوطنية للدولة إلى جانب البعد العسكري في متغيرات أخرى كالنمو الديمغرافي، مستوى التطور التكنولوجي، الموارد الطبيعية، العوامل الجغرافية، شـــكل الحكومة والقيادة السياسية والإيـديولوجية (دورتي و بالستغراف، 1995، صفحة 18).

إذن يمكـن القـول بـأن المدرسـة الواقعيـة الكلاسـيكية الـتي هيمنـت طـويلا علـى نمـط التحليـل في العلاقات الدولية اعتمدت مفهوما ضيقا للأمن يتماشى وواقع توزيع القوة في النظام الدولي.

– المدرسة الواقعية الجديدة:

تعتبر الواقعية الجديدة من الناحية الفلسفية امتدادا للواقعية الكلاسيكية بحكم أنها ترى بأن الدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخل النظام الدولي، وترتكز في تفسيرها للنظام الدولي على اعتبار أنه بنية مشابهة للبنى السياسية ويخضع مثله مثل باقي البنى لنفس المنطق وفي هذا الصدد يطرح "**والتز**" فكرة مهمة مفادها أن البنى تتكون من مجموعة وحدات تتفاعل فيما بينها، فإذا كانت البنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر هي: **المبدأ المنظم**، ويقصد به الفوضوية أو التراتبية، **ميزة البنى** التي تكون إما متشابهة وظيفيا أو مختلفة و**توزيع القدرات**، فإن بنية النظام الدولي يميزها عنصران هما: **غياب سلطة مؤثرة** مما يحيل إلى أن المبدأ المنظم لهته البنية هو الفوضى، وعنصر **المساعدة الذاتية** وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، وبالتالي يصبح المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية (Williams, 2008, p. 18).

كما تتفق الواقعية الجديدة مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى وكذا المصلحة القومية التي تسير السلوك الخارجي للدولة المتمثل أساسا في تحقيق الأمن والبقاء، ولهذا لا يجب أن توكل الدولة شؤون أمنها للآخرين، وعليه يمكن القول بأن الواقعية الجديدة تشكك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني باعتبار أن الدول تهتم أكثر بضمان عدم تفوق الآخرين بشكل يمكنهم من استعمال ذلك التفوق ضدها، إذا فنقطة الاختلاف الرئيسية مع الواقعية الكلاسيكية في مفهومها للأمن تكمن في أن التراتبية في النظام الدولي ليست طبيعية وإنما مرتبطة بالطبيعة الفوضوية لبنية النظام الدولي، إن هذا التركيز على بنية النظام الدولي هو ما جعل الكثيرين يطلقون على هذه المدرسة تسمية الواقعية البنيوية التي ترى أن سبب الصراع هو طبيعة التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون الدخول في اتفاقيات

تعاونية لإنهاء حالة الحرب، ويمكن أن يدفع تركيب ذلك النظام الدول نحو الحرب حتى و لو كان زعماء هذه الدول يرغبون في السلام، فحسب" والتز" و"ميرشايمر" فان الدول هي عبارة عن كيانات متنافسة وأنانية (دن، 2004، صفحة 235).

ترى هذه المدرسة أن الأمن **حالة** تتنافس عليها الدول بغرض الوصول إلى تحقيقها، إذ يتعين على الدول في ظل نظام عالمي يتسم بالفوضى العمل وفقا لمبدأ **كل لنفسه**، لضمان بقائها وفي إطار هذا المسعى تعزز قوتها باستمرار كي تكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما ينتج حالة إحساس بانعدام الأمن لدى الدول الأخرى، مما يدفعها إلى التنافس بغية تحقيقه مما يخلق دوامة من انعدام للأمن داخل النظام الدولي (قسوم، 2010، الصفحات 69-70).

إذن فالتغير الجوهري الذي عرفه مفهوم الأمن مع الواقعية الجديدة هو انتقاله من كونه نتيجة لمقدار القوة التي تمتلكها الدولة إلى اعتباره غاية تسعى إليها الدولة عبر امتلاكها للقوة ،كما أوجدت هته المدرسة مصطلح المعضلة الأمنية الذي يعبر عن وجود سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن والتي تنشأ حسب "**كين بوث" و"ويلر**" نتيجة الشعور بعدم الاطمئنان لدى الدول حين ترى الاستعدادات العسكرية لدولة ما إذ لا يمكن لها أن تتخلى عن حيرتها فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية أم أنها موجهة لأغراض هجومية (دن، 2004، صفحة 224).

وعليه يمكن إجمال نضرة الواقعية الجديدة لمفهوم الأمن تحت ما قاله **والتز** "في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا فقط، وفي هذه الحالة ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة (Waltz, 1979, p. 102).

– المدرسة الليبرالية:

تمتاز المدرسة الليبرالية قي حقل العلاقات الدولية بنزوعها نحو قيمة التعاون الدولي حيث تعتبره الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين ترى أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، ومثلت هاته المدرسة نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه "ستيفن والت" بعائلة الليبراليات (بالة، 2018، صفحة 49). بالرغم من أنها تفتقر لبناء نظري موحد ومتماسك، لكن على الأقل يمكن التمييز بين تيارين داخل هذه المدرسة خصوصا فيما تعلق بمفهوم الأمن وهما:

– الليبرالية المؤسساتية:

يعد كل من "كروبرت كوهين" و"جوزيف ناي" أهم منظرين فيما سمي بالنظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية (بالة، 2018، صفحة 55). تعتقد هذه النظرية أن المؤسسات الدولية تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والإستقرار لأن بوسعها أن تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، وهي قائمة على فرضية أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي (عديلة، 2015، صفحة 156).

أما فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي فالليبرالية المؤسساتية تعده نظاما معقدا من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، أما المصالح فهي تراها قابلة دوما للتوفيق والمصالحة (الربيعي، 2013، صفحة 118). في حين نجدها تتفق مع الطرح الواقعي في اعتبار الدول جهات فاعلة وحدوية وعقلانية تفضل المصلحة القومية وتسعى للسيطرة على الشؤون الدولية، مع افتراض إمكانية الحصول على المنافع الجماعية التي من شأنها أن تعزز الحرية والأمن والسلام والازدهار والعدالة في العالم (فوكر، 2016، الصفحات 296 -297).

كما تذهب الليبرالية المؤسساتية إلى توسيع مفهوم الأمن لتصبح حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى جزئية في المفهوم تضاف إليها الحماية من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فالتصور الليبرالي للأمن يشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه (حمزاوي، 2011، صفحة 26).

– الليبرالية البنيوية:

يرتبط الإطار النظري لهذا التيار بإسهامات كل من "مايكل دويل" و"بروس راست" اللذان أكدا على ضرورة إدراج المتغير الديمقراطي عند تناول المسائل الأمنية بالتحليل الأمني، لأن انتشار الديمقراطية

وترسخها على مستوى الدول من جهة وبنية النظام الدولي من جهة أخرى سيؤدي إلى تكريس السلام الدائم بحيث تصبح الصفة التعاونية السمة الرئيسية للعلاقات الدولية (معمري، 2008، صفحة 98).

أما فيما يتعلق بالافتراض الرئيس لليبيرالية البنيوية فمفاده أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لاحترام إرادة مواطنيها، وأقل ميلا للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة يمكن إرجاعه إلى كتابات "كانط" حول مشروع السلام الدائم جدا أنه أعيد تحديثها في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي، والتي يرى أنصارها من أمثال "روبرت كوفمان" أن الديمقراطية تشكل مصدرا رئيسيا للسلام، وأن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يعزى إلى غياب الديمقراطية (بالة، 2018، صفحة 53).

يمكن القول بأن المدرسة الليبرالية أحدثت تغييرا محوريا في مفهوم الأمن تمثل في إضفاء الطابع التجريدي على المفهوم وهو ما سمح له بالارتقاء من المستوى التحليلي التابع لمفهوم القوة إلى مستوى مستقل، بل كانت هذه النظرة بداية لظهور مجال بحثي جديد في العلاقات الدولية هو مجال الدراسات الأمنية.

2.2. في مفهوم الهوية:

على خلاف مفهوم الأمن الذي يعد مفهوما أصيلا في حقل العلاقات الدولية -بالرغم من كونه مفهوما خلافيا-، فمفهوم الهوية نشأ في حقل مغاير تماما هو حقل علم النفس وعلم الاجتماع، لذا فالخوض في أدبيات هذا المفهوم من منظور العلاقات الدولية يستوجب العودة إلى تأصيله المفاهيمي أولا، ومن ثمة الولوج إلى مفهوم الهوية الوطنية باعتباره الأكثر دلالة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

1.2.2 التأصيل المفاهيمي للهوية:

إن مفهوم الهوية بكل أبعاده ومعانيه التي نعرفها اليوم في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، إنما هو وليد القرن العشرين حيث أصبح هذا المفهوم يعبر عن رمزية واقع معاش، فقبل ذلك كان مؤداه محصورا في فكرة الذات الواعية بماضيها من خلال جملة السلوكيات والأفكار التي تحملها الذاكرة (Erikson, 1980, p. 68).

لقد كان لعالم النفس "إيريك إيريكسون" فضل السبق في وضع لبنات هذا المفهوم وبالرغم من أنه اهتم أساسا بالهوية الشخصية وكيفيات تشكلها من خلال نظريته المسماة نظرية النمو النفسي-الاجتماعي، إلا أنه أسس للبحث في هذا المفهوم وارتباطاته بمجالات البحث الأخرى مما ولد غزارة في

الإنتاج المعرفي حول مفهوم الهوية ودورها في حياة المجتمعات والأمم والدول، إذ ظهر الكثير من الباحثين كان أبرزهم "جورج هربرت ميد" الذي استطاع أن ينشر المفهوم في عديد التخصصات حيث اعتبر أن "الهوية" لا يمكنه أن يأخذ شكلا محددا إلا عبر تفاعلاته الرمزية مع المحيط الاجتماعي ومن ثم اعتبر أن ربط مفهوم الهوية بمفاهيم أخرى كالانتماء والإثنية ضروري لتحديد المفهوم في حد ذاته (Nootens، 2008، صفحة 35).

شكل هذا الطرح نموذجا معرفيا انخرط فيه عديد المفكرين والباحثين من أمثال: "هنري تاجفل"، "جون تورنر"، "كلود دوبار" وغيرهم الذين اعتبروا أن الهوية ليست مجرد معطى طبيعي بل هي مادة لصيقة بالفرد والمجتمع في نفس الوقت وهي تتشكل عبر جدلية التراكم والقطيعة على المستويين الفردي والجماعي، فكان هذا الافتراض العلمي منطلقا لعدد هائل من الأبحاث التي أنتجت أربع نظريات مختلفة أكدت كلها على وجود أربع مبادئ تحكم الهوية هي:

- وجود علاقة تلازم بين ما هو فردي وما هو جماعي.
- الهويات تتشكل ولا توجد كمعطى مسبق.
- الهويات تتغير بالضرورة.
- التعدد الهوياتي لا ينفي وجود هوية موحدة (Laflamme, 2016, p. 73).

– مفهوم الهوية الوطنية:

إن الهوية الوطنية كمفهوم ليست مجرد لفظ لغوي سهل بل هو نتيجة استخدام كلمة الهوية كمادة أساسية أضيفت لها كلمة الوطنية كصفة لها، وعليه فتعريف هذا المفهوم يبقى رهين إدراكنا لمفهوم الهوية من جهة والذي يتميز بغموضه أساسا، وحبيس فهمنا للوطنية من جهة أخرى والتي لا يمكن أن تخلو بأي حال من الأحوال من الشحنات الإيديولوجية اللازمة لبنائها، لذا وجب التنبيه إلى أن ما يرد في الأدبيات من تعريفات لمفهوم الهوية الوطنية لا يعبر عن مستوى من التجريد بقدر ما يحيل إلى تصورات فلسفية تحكم مسبقا أصحاب هته التعريفات، إلا أنها تتفق جميعا في كونها تعبر عن هوية أمة ما وفي هذا الصدد يقول الدكتور "أحمد بن نعمان": "إن هوية أية أمة من الأمم، هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة، التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون

بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى" (بن نعمان، 1995، صفحة 23). لعل من أبرز التعريفات للهوية الوطنية التعريف الذي أعطاه "محمود حسين" الذي يقول: "من الاستقراء للأدبيات والدراسات الأكاديمية المتخصصة عن الهوية تشير إلى أن هوية أمة هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها وهذا يعني أن لا هوية خارج المجتمع والتاريخ، فالأمة وحدها تملك الهوية سواء كانت جماعة كبيرة أو صغيرة، شرط تماثل أفرادها وأنصهارهم في الوجود المجتمعي الجماعي". كما يعرفها "نديم البيطار" بقوله:" الهوية القومية تجد تفسيرا لها في الواقعة الموضوعية التالية، وهي انتقال تراث اجتماعي ثقافي معين إلى الأجيال الجديدة" (البيطار، 2002، صفحة 14).

تحيلنا معظم التعريفات لمفهوم الهوية الوطنية إلى نفس الفكرة دائما وهي فكرة التساؤل الخصوصيات التي تميز أمة عن غيرها وعلى خلاف الهوية الفردية فإن هذه الخصوصيات ليست خصوصيات جسدية لكنها ثقافية بالأساس، غير أن الثقافة ليست وحدها الفاعل في تشكيل الهوية الوطنية لذا وجب تمييزها عن الهوية الثقافية.

فالهوية الثقافية هي الأخرى تعبر عن مضامين شبيهة بل متداخلة مع تلك التي تعبر عنها الهوية الوطنية ويمكننا أن نلاحظ مدى هذا التداخل بالعودة إلى التعاريف التي قدمت للهوية الثقافية وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد نص هذا التعريف الذي مفاده: "الهوية الثقافية هي جملة الخبرات الاجتماعية، والحكمة الأخلاقية والدينية والاتفاقات الأيديولوجية النظرية التي يصوغها مجتمع ما، بحيث تصبح تلك الخبرات والاتفاقات النظرية قوانين ملزمة ومحكات أساسية، ليس من اليسير اختراقها أو العبث بها أو محاولة تغييرها، إلا من أجل تطويرها والارتقاء بها" (سالم، 2008 ، صفحة 31).

إن ما يهم في هذه الدراسة من مفهوم الهوية الوطنية هو بروزه كمتغير مستقل في حقل العلاقات الدولية عموما، وفي مجال الدراسات الأمنية على وجه التحديد، إذ حاول الكثير من الباحثين في المجال إثبات الصلة الوطيدة بين هذا المفهوم وحقل العلاقات الدولية وذلك من خلال محاولة إبراز بعدين في الهوية الوطنية هما: البعد الداخلي والبعد الخارجي وفي هذا الصدد يشير "بول كوارت" إلى ضرورة التمييز بينهما إذ أن الهوية الداخلية إنما تعبر عن نموذج تلاحم أفراد الدولة-الأمة وخصوصا طريقة تجلي هذا التلاحم عبر الإخلاص والولاء للدولة-الأمة في حين أن الهوية الخارجية تجد مرجعيتها في ذلك التميز والخصوصية التي تتسم بها الدولة-الأمة مقارنة بنظيراتها من الدول (Kowert, 2014, pp. 4-5). إذن أصبح مفهوم الهوية الوطنية يستعمل كتعبير عن الخصوصية من جهة وكتعبير عن الانتماء والولاء من

جهة أخرى، وهو ما أضفى مرونة على المفهوم الذي أصبح يتسع لتعدد الانتماءات داخليا بشرط وحدة الولاء، والتمسك بالخصوصيات الوطنية خارجيا في مواجهة تهديدات الاختراق. وهذا ما يؤكد أن الهوية الوطنية أصبحت أحد موضوعات الأمن.

2.2.2 الأمن الهوياتي: أي علاقة بين الأمن والهوية؟

إن الحديث عن العلاقة بين مفهومين بدرجة بالغة من التعقيد والغموض كمفهومي الأمن والهوية يتوجب من الباحث الكثير من الحيطة والحذر، لذا ستبحث هذه الدراسة في هذه العلاقة انطلاقا من افتراضين اثنين هما:

- الهوية الوطنية -في بعدها الداخلي خصوصا- تمثل موضوعا للأمن.
- العقيدة الأمنية لأي دولة وإدراكها للتهديدات، مسألة ذات صلة وثيقة بتصورها للهوية الوطنية.

وعليه سيتمحور البحث حول تقصي هته العلاقة في مختلف المقاربات النظرية للعلاقات الدولية بغرض إثبات أو نفي هذين الافتراضين نظريا، وبحكم كثرة وتعدد المقاربات في حقل العلاقات الدولية سنحاول إجمالها عبر التمييز بين نمطين مختلفين من التحليل، الأول هو ما نسميه المقاربات الأصيلة، والتي تضم أكبر مدارس العلاقات الدولية كالواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد، وكذا الليبرالية بنوعيها، وهذا الإجمال تحت مسمى "المقاربات الأصيلة" لا يعني البتة أن هذه المقاربات عالجت العلاقة بنفس الطريقة غير أنها تشترك جميعها في كونها مقاربات وضعية وكذا أصالة اعتبارها أن مفهوم الهوية مفهوم ثابت ولصيق بالدولة (Berthelet, 2014, p. 38).

أما المقاربات الأخرى فنسميها المقاربات البديلة وتضم المقاربات البنائية النقدية، مقاربات ما بعد الحداثة والمقاربات النسوية، إذ تشترك جميعا في كونها مقاربات نقدية تعتبر أن الهوية ليست معطى ثابت، بل هي عنصر يتغير بتغير التدفق الزمني، ويتحول بتحول المسار الذي يسلكه (Wodak, 1999, p. 11).

3.2.2 علاقة الهوية بالأمن في المقاربات الأصيلة:

لا يجب الاعتقاد بأن مختلف المقاربات النظرية في العلاقات الدولية والتي أدرجناها تحت مسمى المقاربات الأصيلة- بالرغم من أنها كانت تركز اهتمامها على مفاهيم ذات صلة مباشرة بالدولة على اعتبار أنها الفاعل الأساسي الذي يحق له معالجة مواضيع الأمن في العلاقات الدولية-، قد أهملت في نمط تحليلها لظواهر العلاقات الدولية إهمالا تاما المسائل ذات الطابع القيمي.غير أن هذا الاستعمال اختلفت حدته من مدرسة لأخرى:

– الواقعية الكلاسيكية:

تميزت المدرسة الواقعية الكلاسيكية باستعمالها لمفهومي القوة والمصلحة القومية (الوطنية) كوحدتي تحليل للعلاقات بين الدول ومن ثم شاع أن اعتبارها للأمن ينحصر في الأمن السياسي أو أمن الدولة، لكن في الحقيقة لم تغفل هذه المدرسة أهمية الهوية الوطنية تحت مسمى الطابع الوطني للدولة الذي يعتبره مؤسس الواقعية الكلاسيكية " هانس مورغانتو" نتاج الوعي بذات الأمة، وفي أغلب الأحيان يكون محددا لمدى مقاومتها لضغوط النظام الدولي (Morgenthau, 1965, pp. 126 - 127).

– الواقعية الجديدة:

بنت هذه المدرسة مفهومها للأمن على أساس أنه غاية تسعى لتحقيقها الدول في ظل بيئة يفرضها النظام الدولي والتي تكون في الغالب مغايرة لبيئة النظام السياسي، وتعتبر هذه المدرسة أن البيئة الداخلية ما هي إلا تجلي للهوية السياسية للدولة وفي هذا الصدد يرى مؤسس هذا الاتجاه "كينيث والتز " أن النظام العالمي لايمكنه أن يبقى رهينة الهويات السياسية للدول فهو يستمر في البقاء سواء تمسكت الدولة بهوتها السياسية أو تخلت عنها (WALTZ, 1979, p. 118).

– الليبرالية المؤسساتية:

إن الطرح الليبرالي الذي تميز بإبراز قيمة التعاون الدولي حيث اعتبره الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، تناول مفهوم الهوية صراحة خاصة عند الليبراليين المثالين إذ نجد أن "أندرو مورافسيك" يعتقد أن شكل الهويات الاجتماعية والقيم في دولة ما هو المحدد لتوجهات وخيارات الدولة في سياستها الخارجية، وعليه فهي المحدد لسلوك الدولة فيما يتعلق بالنزاع أو التعاون. ويعرف الهويات الاجتماعية بأنها مجموع

الخيارات المشتركة بين أفراد الأمة فيما يتعلق بطبيعة وجال المنفعة العامة (MORAVCSIK, 1997, p. 45).

– الليبرالية البنيوية:

لقد كان لهذا التيار الأثر البالغ في هيكلة النظام الدولي الحالي، إذ أن فكرة السلام الديمقراطي أصبحت تعتبر حجر الزاوية فيه إلا أنه اعتبر بأن هوية الدولة على المستوى السياسي ولاجتماعي يجب أن تبنى على أساس القيم **الديمقراطية وليس على أساس الخصوصيات الحضارية** والثقافية للدولة، إلا أن هذه الفكرة بدأت تتراجع في مقابل الطرح الذي قدمه كل من " غولدشتاين" و"كيوهان" إذ دعيا إلى ضرورة الاهتمام أكثر بمفهوم الهوية كمحدد رئيسي لسلوكات الدول في النظام الدولي (GOLDSTEIN & O. KEOHANE, 1993, pp. 3-30).

إذن يمكن القول بأن المقاربات الأصيلة لم تغفل مفهوم الهوية وارتباطه بالأمن، غير أنها لم تخصص له ضمن نمط تحليلها حيزا كبيرا، أو بالأحرى لم تتخذ منه وحدة تحليل في تفسيرها لظواهر العلاقات الدولية وذلك إلى غاية نهاية الحرب الباردة وبروز بوادر نظام دولي جديد، فكانت هذه اللحظة حاسمة في بروز أهمية العلاقة بين الهوية والأمن ولعل أكبر من أبر هذه الأهمية هي "مدرسة كوبانهاغن" التي وعبر توسيعها لمفهوم الأمن أوجدت مفهوم "الأمن المجتمعي" الذي يعتبر أن مفهوم الهوية بما يحمله من مكونات دينية، عرقية، لغوية، حضارية وغيرها **موضوعا له** (BUZAN, WÆVER, & DE WILDE, 1998, p. 119).

4.2.2 علاقة الهوية بالأمن في المقاربات البديلة:

قبل الحديث عن المقاربات البديلة، تجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاه نظري في حقل العلاقات الدولية يصنف في نفس الوقت مع المقاربات الأصيلة والبديلة وهو الاتجاه البنائي، ذلك لأنه مثل **الجسر** الرابط بين الاتجاه الأصيل (الوضعي التفسيري) والاتجاه البديل (الما بعد وضعي التكويني)، ولم تركز عليه هذه الدراسة بحكم أنها اهتمت أكثر بالجانب الجدلي في علاقة مفهومي الأمن والهوية وهذا الاتجاه يسير في عملية بناء نظرية عامة تحسم الجدال والحوار النظري الذي يتميز به حقل العلاقات الدولية. بالرجوع إلى

المقاربات البديلة نشير إلى أنها جملة المقاربات التي اتخذت من النقد منهجا لها ونورد معالجتها لعلاقة الأمن بالهوية على النحو التالي:

– البنائية النقدية:

بنت هذه المقاربة نضرتها للعلاقة بين الأمن والهوية انطلاقا من نقد ما قاله البنيويون حول فكرة أن الهوية تتشكل في معزل عن السياقات الاجتماعية، لكنها احتفظت بافتراض "ألكسندر وندت" القائل بأن الهويات ما هي إل نوع من أنواع المصالح، وفي هذا السياق يرى "ماك سويني" ضرورة مراعاة الطبيعة الصراعية للهوية الوطنية واعتبار أن الهوية ليست معطى تاريخي بل هي نتاج تفاوض بين أفراد وجماعات المصالح، زمنه يذهب إلى الاستنتاج بأن صناعة سياسات الأمن نابعة من مسار إعادة انتاج الهويات الاجتاعية (MCSWEENEY, 1999, p. 73).

– مقاربات ما بعد الحداثة:

تنطلق هذه المقاربات من افتراض أن الهويات تتشكل اجتماعيا وهي في عملية تحول دائم، لذا فمسائل الأمن المرتبطة بها يجب أن تعالج نسبة إلى المنفعة التي ستحصل جراء تعزيز شكل محدد من أشكال الهوية، وبالرغم من أن هذا التعزيز يتم عبر الخطاب الرسمي إلا أنه لا يجب إغفال دور الثقافة والقيم الاجتماعية في صناعة هذا الخطاب. لعل هذا هو ما أشارت إليه "جوتا والدز" حينما قالت بأن المجتمعات تحدد هويتها من خلال المخيال الأمني والذي تعرفه على أنه بنية المعاني والعلاقات الاجتماعية المعتمدة داخل هذا المجتمع والتي تمثل أساسا لبناء العالم والعلاقات الدولية (WELDES, 1999, p. 10).

– المقاربات النسوية:

ارتكزت هذه المقاربات في تحليلها للعلاقة بين الأمن والهوية على نقد الأطر النظرية المسيطرة إلى غاية التسعينيات، المتمثلة أساسا في أن العلاقة محصورة بين أمن الدولة وهويتها، أو بمعنى آخر أن الهوية هي هوية موضوعية، لتنقلها إلى إطار جديد وهو الإطار الذاتي للهوية إذ أنها -على حد اعتقاد هذا الاتجاه النظري- يجب أن تعرف عبر عدد من الثنائيات مثل (الداخلي/ الخارجي، الوطني/ الدولي، السيادي، الفوضوي..) على نفس النحو الذي تترجم به علاقات الجندر أو النوع مثل (رجل/ إمراة، قوي/ ضعيف، عام/ خاص..) وعن هذه المقاربات تقول "جوديث تيكنر" أنها تنطلق جميعها من الهوية كحجر زاوية لبنائها النظري (TICKNER, 1996, p. 148).

انطلاقا من هذا السرد السريع يمكن القول بأن المقاربات التي سميناها "البديلة"، اهتمت أكثر بمفهوم الهوية وتفاعلاته مع مفهوم الأمن، وقد تراوح هذا الاهتمام بين العلاقة الطردية العادية (وهو ما ذهبت إليه البنائية النقدية) والعلاقة الشرطية الملزمة (وهو الطرح الذي تبنته المقربات النسوية). هذا التباين في الطرح لا يعبر بالضرورة عن اختلافات في المنطلقات النظرية أو المعالجة المنهجية فكل هذه المقاربات اعتمدت على النقد كأداة منهجية وعلى اعتبار أن الهوية تنتج عبر السياقات الاجتماعية والخطابية وهي دائمة التقلب والتحول كما أنها متعددة ومتضاربة.

3. خاتمة:

إن هذه الدراسة التي لا تدعي بأنها أعطت توصيفا كاملا لجدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية، استطاعت عبر تتبع تطور مفهومي الأمن والهوية -من زاوية المقاربات النظرية للعلاقات الدولية- أن ترصد بعض التحولات الجوهرية التي حدثت في طبيعة العلاقة بين المفهومين مما سمح بظهور مفاهيم مركبة جديدة كمفهوم الأمن الهوياتي الذي مثل محور اهتمام الدراسة. كما أن عملية البحث في هذا المفهوم، بالإضافة إلى الغموض والتعقيد الذي يتسم به المفهوم، أبانت عن مدى الصعوبات التي قد يواجهها صانع القرار عند صياغة السياسات المتعلقة بالهوية ففهم جزئية من الجزئيات في مجال تشكل الهويات يحتاج على حد تعبير "تيد هوبف" إلى آلاف الصفحات من القراءة، وشهورا من البحث والتنقيب في الأرشيف (HOPF, 1998, p. 198). كل هذا يجعلنا نؤكد الافتراض الذي انطلقنا منه والذي مفاده بأن تناول مثل هذه المواضيع بالدراسة يحتاج إلى تفكيك المفاهيم وإعادة تركيبها بما يتلاءم وبيئة الدراسة، ذلك لآن هذه المفاهيم ظهرت في بيئة معينة وأصبحت تستعمل بشكل عام دون مراعاة الخصوصيات.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الأمن والهوية فيمكن صياغة النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

- هيمنة مفهوم الأمن على مفهوم الهوية في نمط تحليل العلاقات الدولية.
- مفهوم الأمن الهوياتي ليس إلا امتدادا لمفهوم الأمن المجتمعي في شقه المتعلق بالهوية الجماعية.

- **لا توجد تعريفات ثابتة وقارة** لمفهومي الأمن والهوية بل مرتبطة بالسياقات السياسية **والاجتماعية.**
- أهمية تحليل الخطاب كأداة منهجية في تحديد العلاقة بين الأمن والهوية.
- الهوية الوطنية -في بعدها الداخلي خصوصا- تمثل موضوعا للأمن، لكن هذا يتم في الغالب عبر عملية الأمننة (sécurisation)
- **إدراك أي دولة للتهديدات، مسألة ذات صلة وثيقة بتصورها للهوية الوطنية، ومدى قدرة** الخطاب الرسمي على توحيد الرؤى بشأن التهديدات.
- العلاقة الجدلية بين مفهومي الأمن والهوية تأخذ النمط " الهيغلي"، إذ أن كل الأطروحات التي عالجت العلاقة كانت في الأصل نقيض أطروحات سبقتها.

4. قائمة المراجع:

أحمد بن نعمان. (1995). *الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات*. **الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة** والترجمة والنشر والتوزيع.

تيموثي دن. (2004). *الواقعية، في: عولمة السياسة العالمية*. (جون بيليس ، وستيف سميث، المحررون) دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

جويدة حمزاوي. (2011). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في **المتوسط.** *مذكرة ماجستير غير منشورة*. **جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر.**

جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف. (1995). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. **(وليد** عبد الحي، المترجمون) الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر **والتوزيع.**

جينيفر ستيرلنغ فوكر. (2016). *االليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خالد معمري. (2008). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. *رسالة ماجستير غير منشورة* **. جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر.**

سليم قسوم. (2010). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية. *رسالة ماجستير غير منشورة* . الجزائر ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية.

عمار بالة. (2018). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا. *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

فاطمة الزهراء سالم. (2008). *نحو هوية ثقافية عربية إسلامية*. القاهرة: دار العالم العربي.

محمد الطاهر عديلة. (2015). تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس. *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

نديم البيطار. (2002). *حدود الهوية القومية*. بيروت: البيان للنشر والتوزيع والإعلام.

نصار الربيعي. (2013). *دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

وليد عبد الحي. (1994). *تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية*. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر.

Berthelet, P. (2014). Chaos international et sécurité global : La sécurité en débat. France**:** Publibook .

Booth, K. (1997). Security and Self : Reflections of a Fallen Realist. *Critical Security Studies , 8* . University of Minnesota Press: Borderlines.

BUZAN, B., WÆVER, O., & DE WILDE, J. (1998). *Security. A New Framework for Analysis.* Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Ceyhan, A. (1998). Cultures & Conflits. *Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres* (31 - 32).

Erikson, E. (1980). *Identity and the Life Cycle.* New York: Norton.

GOLDSTEIN, J., & O. KEOHANE, R. (1993). *Ideas and Foreign Policy. An Analytical Framework, dans Judith GOLDSTEIN et Robert O. KEOHANE, Ideas and Foreign Policy. Beliefs, Institutions and Political Change.* Ithaca and London: Cornell UniversityPress.

HOPF, T. (1998). The Promise of Constructivism in International Relations Theory. *International Security , 23* (1).

Kowert, P. (2014). *The Three faces of Identiy, dans: The Origins of National Interests.* London: Frank Cass.

Laflamme, S. (2016). *La notion d'identité dans les sciences sociales en Ontario français.* Cahiers Charlevoix.

MCSWEENEY, B. (1999). *Security, Identity and Interest. A Sociology of International Relations.* New York: Cambridge University Press.

MORAVCSIK, A. (1997). *Taking Preferences Seriously. A Liberal Theory of International Politics, dans Charles LIPSON et Benjamin J. COHEN, Theory and Structure in International Political Econom.* Cambridge: MIT Press.

Morgenthau, H. (1965). *Politics among Natios. The struggles for Power and Peace* (éd. 3). New York: Alfred A. knnopf Publisher.

Thierry Nootens .(2008) .Un Individu" éclaté "à la dérive sur une mer de "sens ? "Une critique du concept d'identité .*Revue d'histoire de l'Amérique française*.(01) *62* ،

TICKNER, J. A. (1996). *Identity in International Relations Theory. Feminist Perspectives, dans: Yosef LAPID et Friedrich KRATOCHWIL.* Boulder: Lynne Rienner.

Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics.* New York: McGraw-Hill.

WALTZ, K. (1979). *Theory of International Politics.* New York: Random House.

WELDES, J. (1999). *Constructing National Interest. The United States and the Cuban Missile Crisis.* Minneapolis et Londres: University of Minnesota Press.

Williams, P. D. (2008). *Security Studies : An introduction.* New York: Routledge.

Wodak, R. (1999). *The Discrusive construction of International Identity.* Edimbourg, edinburgh: University press.